

مقرر
مهارات بحثية 3
الأسبوع 2

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث





المستودع الرقمي لجامعة 08 ماي 1945 - قالمة (الجزائر) 2023م

أطروحة دكتوراة بعنوان

"تأثير تطور منظومة حقوق الإنسان على قانون الإجراءات الجزائية الجزائري"

د. خليل الله فليغه

DOI: <https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/14251>

أولاً: تحليل مقدمة الدراسة

نقاط القوة في المقدمة

المعالجة المعرفية العميقة:

- تناولت المقدمة موضوع حقوق الإنسان من زاوية فلسفية وتاريخية وقانونية، مما يعكس اطلاعاً واسعاً للباحث.
- تم توظيف سياق تطور هذه الحقوق عبر العصور، من الاسترقاق إلى المفاهيم المعاصرة، وهذا يعزز مصداقية الدراسة وواقعيتها.
- الربط المنهجي بين المفهوم والتطبيق:
- أحسن الباحث في الانتقال من الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان إلى واقعها في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.
- هذا الربط الوظيفي بين النظرية والتشريع المحلي أعطى المقدمة قوة في التمهيد للموضوع.

عرض واضح للإشكالية وتساؤلاتها:

صيغت الإشكالية بأسلوب مباشر مع طرح تساؤل رئيسي وتساؤلات فرعية، مما يتيح توجيه القارئ نحو أهداف محددة.. وهذا من أهم شروط المقدمة الناجحة من الناحية المنهجية.

الإشارة إلى أهمية الدراسة:

- بين الباحث أهمية الموضوع من حيث التحديث التشريعي ومسايرة الاتفاقيات الدولية، مما يدل على وعيه بواقع الدولة الجزائرية القانوني في سياق العولمة الحقوقية.
- تحديد الأهداف بوضوح وتنظيم:
- الأهداف الخمسة المذكورة تمت صياغتها بلغة مباشرة وبترتيب منطقي، بحيث يسهل ربطها بالمحتوى لاحقًا.
- كما أنها غطت الجوانب المفاهيمية، التطبيقية، التشريعية، النقدية والمقارنة.
- تضمين قيمة ذاتية لاختيار الموضوع:
- أوضح الباحث الأسباب الذاتية والمنهجية لاختياره لهذا الموضوع، ما يمنح المقدمة بعدًا شخصيًا ودافعًا علميًا صادقًا.
- التنظيم الهيكلي للمقدمة:
- رغم الطول، حافظ الباحث على ترتيب شبه تقليدي للمقدمة: من التمهيد إلى الإشكالية، ثم الأهداف، وأخيرًا خطة الدراسة.



نقاط الضعف في المقدمة

الإطالة المفرطة والتشبع بالشرح:

- تعاني المقدمة من تضخم سردي، خاصة في الأجزاء التي تناولت تطور حقوق الإنسان، إذ خصص لها أكثر من صفحتين.
- يمكن اختزال كثير من الأفكار دون الإخلال بالمعنى.

تكرار بعض الأفكار والمعاني:

- لوحظ تكرار مفاهيم مثل "الكرامة"، "العدالة"، و"الانتهاكات" في عدة مواضع بصيغ مختلفة، مما أضعف الكثافة المعرفية للنص.

افتقار المقدمة إلى التوثيق المباشر:

- لم تتضمن إشارات مرجعية دقيقة عند ذكر الاتفاقيات الدولية أو عند عرض المعلومات التاريخية أو التشريعية.
- كان من الأفضل الإشارة إلى نصوص قانونية أو مراجع أكاديمية لإضفاء طابع علمي أعمق.



ضعف الفصل بين مكونات المقدمة:

- لم تكن هناك فواصل واضحة أو عناوين فرعية (مثل: أهمية الدراسة، المشكلة، الأهداف، المنهج)، مما قد يربك القارئ في تتبع المكونات الرئيسية.
- الاعتماد على الفقرات الطويلة يُضعف الجانب البصري والتنظيمي.
- أسلوب لغوي معقد أحياناً:
- استخدمت بعض الجمل الطويلة المترادفة التي أثقلت الأسلوب وأضعفت سلاسته. فمثلاً: عبارة "وتواكب هذا التجدد ويتناسب مع تلك المتطلبات..." فيها حشو لغوي.
- عدم التوازن بين المتهم والضحية في التمهيد:
- ركزت المقدمة في بدايتها كثيراً على حقوق المتهم، بينما تم التطرق لحقوق الضحية لاحقاً وبشكل أقل تفصيلاً، رغم أن الدراسة تعالج الطرفين، وهذا يعكس عدم توازن في الطرح الأولي لمكونات المشكلة.

ثانياً: الخلاصة

- مقدمة الدراسة اتسمت بالقوة من حيث الطرح الفكري والمنهجي، فقد عرضت الموضوع بعمق وربطت بين المفهوم العام لحقوق الإنسان والتشريع الجزائري بشكل واضح.
- صيغت الإشكالية والأهداف والتساؤلات بدقة، وأظهرت المقدمة أهمية الموضوع وراهنيته.
- مع ذلك، عانت المقدمة من الإطالة والتكرار في بعض المواضع، وافتقرت للتوثيق العلمي المباشر.
- كما أن الأسلوب اللغوي كان ثقیلاً أحياناً بسبب الجمال الطويلة. ولم يكن هناك فصل بصري واضح بين مكونات المقدمة، مما قد يصعب تتبعها. كما ظهرت بعض المبالغة في التركيز على المتهم مقارنة بالضحية، وهو ما أضعف التوازن في الطرح.
- رغم هذه الملاحظات، تبقى المقدمة قوية من حيث المضمون، وتحتاج فقط إلى تحسينات شكلية ولغوية لتعزيز وضوحها وقيمتها الأكاديمية.

ثالثاً: مقدمة بحثية: فعالية نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية في الحد من الجرائم الإلكترونية

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت التقنيات الحديثة أداة لا غنى عنها في مختلف مناحي الحياة، من التواصل الاجتماعي والتجارة الإلكترونية، إلى الحوكمة الرقمية والتعليم عن بُعد. إلا أن هذا التوسع السريع في استخدام التقنية صاحبه تصاعد مقلق في حجم ونوع الجرائم الإلكترونية، ما أوجد تهديداً مباشراً لأمن الأفراد والمجتمعات والدول على حد سواء. ومن هذا المنطلق، برزت الحاجة إلى تطوير أطر قانونية وتشريعية تتصدى لهذا النوع المستحدث من الجرائم، وتُحكم الرقابة على الفضاء السيبراني، في المملكة العربية السعودية، جاء نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/17) لعام 1428هـ ليشكل أول إطار نظامي متكامل يُعنى بتجريم الأفعال الإجرامية التي تُرتكب عبر الوسائل الإلكترونية، مثل الاختراق، الابتزاز، التشهير، الاحتيال المالي، وانتهاك الخصوصية. وقد شكّل هذا النظام نقلة نوعية في السياسة الجنائية السعودية من حيث إدراك مخاطر الجريمة الرقمية، وضرورة مواكبة التطورات التقنية بتشريعات رادعة وفعّالة.

تبرز أهمية هذا الموضوع من عدة جوانب؛ فمن الناحية الاجتماعية، تسهم مكافحة الجرائم الإلكترونية في حماية الأفراد من الابتزاز والتشهير وسرقة البيانات الشخصية. ومن الناحية الاقتصادية، فإن الحد من الهجمات الإلكترونية يعزز مناخ الثقة في البيئة الاستثمارية والتجارية الرقمية. أما من الناحية القانونية، فيُعد هذا النظام أحد أوجه التفاعل السعودي مع المعايير الدولية في مجال الأمن السيبراني وحقوق الإنسان الرقمية.

ومع مرور أكثر من 15 عاماً على صدور النظام، يثور تساؤل جوهري حول مدى فعالية هذا النظام في التصدي للجرائم الإلكترونية خاصة في ظل التغيرات التقنية الهائلة وتزايد الاعتماد على الخدمات الرقمية. ومن هنا تنبثق إشكالية الدراسة المتمثلة في:

إلى أي مدى حقق نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في السعودية فاعلية حقيقية في الحد من الجرائم الإلكترونية، وما أوجه القوة والقصور فيه في ضوء الممارسات الواقعية والتحديات التقنية المتجددة؟

تهدف هذه الدراسة إلى:

تحليل النصوص النظامية ذات العلاقة بجرائم الابتزاز، الاختراق، والاحتيال الإلكتروني.

بيان مدى مواءمة النظام السعودي للمعايير الدولية في تجريم السلوك المعلوماتي الخطير.

استعراض أبرز التطبيقات القضائية لهذا النظام.

تحديد التحديات التي تواجه سلطات إنفاذ القانون عند التعامل مع هذا النوع من الجرائم.

تقديم مقترحات تطويرية تشريعية أو تنظيمية تدعم فعالية النظام مستقبلاً.



Thank You